## المحور الثاني: دعم الجزائر المستقلة لحركات التحرر في إفريقيا:

## المحاضرة الثانية:

**أ/ أسس السياسة الخارجية للجزائر بعد الاستقلال:** اعتبرت إفريقيا محورا من المحاور الأساسية للدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال؛ مما أكسبها الريادة والزعامة على دول العالم الثالث، نظرا لما كان لها من وزن على الساحة الدولية، وبذلك اكتسبت شرعية تاريخية سمحت لها أن تلعب دورا بارزا على الساحة الإفريقية، هذه الشرعية وظفتها في مجال تحرير الشعوب الإفريقية، وبذلك يمكن القول أن أسس ومبادئ السياسة الإفريقية للجزائر كانت قائمة على أساس مواصلة الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية، والأبارتيد والصهيونية، بالإضافة إلى مسألة التضامن ووحدة الشعوب الإفريقية، وكل هذه الأسس والمبادئ كانت مدرجة في مواثيق ودساتير الجزائر بعد الاستقلال.

وفي هذا السياق ستلعب الجزائر دورا بارزا في تكريس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهذا تطبيقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمنصوص عليها في المادة الأولى المتعلقة بـ "حرية مبدأ التساوي في حقوق الشعوب، وحقهم في تقرير المصير، واتخاذ سائر التدابير الملائمة لتوطيد السلم في العالم"

ومن أسس ومبادئ السياسة الإفريقية للجزائر التجاوب مع أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة الهدف التاريخي المتعلق بتحرير القارة الإفريقية، وتدعيم حرية شعبها، وفي هذا السياق صاح الرئيس الراحل أحمد بن بلة عشية تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 بقوله" لقد تحدثنا عن خلق صندوق للتنمية الاقتصادية، فلماذا لا نتحدث عن ايجاد صندوق للدم، صندوق يقدم المساعدة لأولئك الذين يقاتلون في أنغولا، بل وفي إفريقيا كلها... لنقبل كلنا أن يموت بعضنا أو كلنا لكي لا تكون الوحدة الإفريقية مجرد كلمة عابثة.

وقال الرئيس الراحل أيضا هواري بومدين "استقلالنا لا يكون تاما، وسيادتنا تبقى ناقصة ما دامت أنغولا وموزمبيق والرأس الأخضر لم يتنصروا على الاستعمار البرتغالي، وشعوب إفريقيا الجنوبية ما تزال تعاني من الميز العنصري"

وذكر في موقف آخر أيضا "لا توجد إفريقيا سوداء وإفريقيا بيضاء بل توجد إفريقيا واحدة، ولو خيرنا بين إفريقيا والعالم العربي، فإننا حتما سنختار البعد الإفريقي، وهذا دليل واضح على إلتزام الجزائر بدعمها للقضايا الإفريقية.

ومن مبادئ السياسة الإفريقية للجزائر أيضا التجاوب مع قرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، والتي نصت على القضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية لاسيما القرار رقم 1905 الصادر في 20 نوفمبر 1963.

وكانت المنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية فضاء مكن الدبلوماسية الجزائرية من فرض وجودها بدعم حركات التحرر الإفريقية عن طريق تدويل قضاياها العادلة، واستصدار لوائح سياسية نددت بالاستعمار وسياسة الأبارتيد.

**المحاضرة الثالثة: دور الجزائر في دعم استقلال المستعمرات البرتغالية:**

تنوع دور الجزائر في دعم الحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية، حيث تلقى الكثير من المقاتلين، والزعماء تدريبا عسكريا في الجزائر منهم مقاتلين من الرأس الأخضر، وأنغولا، وموزمبيق، ولعل من أبرزهم 'ساموارا ماشل' الموزمبيقي الذي تلقى تكوينا عسكريا في الجزائر سمة 1963 ليعود إلى بلاده وينظم إلى 250 مقاتلا الذين أعلنوا الكفاح المسلح ضد البرتغال بدأ من 25 سبتمبر 1964، وبمناسبة يوم إفريقيا 17 سبتمبر 1963 صرح الرئيس الجزائري أحمد بن بلة بأن ألف مقاتل إفريقية سيستفيدون من التدريب العسكري في الجزائر.

ولم تكتفي الجزائر بتدريب المقاتلين الأفارقة بالجزائر فحسب؛ بل تعداه إلى ليشمل إقامة معسكرات تدريب في المستعمرات البرتغالية لاسيما في أنغولا وموزمبيق، وكان العقيد مختار كركب من الشخصيات المرموقة لدى زعماء الحركات الوطنية في المستعمرات البرتغالية، حيث ساهم في انشاء معسكرات لتدريب مقاتلي جبهة تحرير أنغولا، وجبهة تحرير موزمبيق في باغامويو بتنزانيا، اضافة إلى المعسكرات الموجودة في أنغولا وموزمبيق، وفي هذا الصدد يقول 'دوس سانتوس' نائب الزعيم 'أوغستينو نيتو' "ساهم العقيد مختار كركب مساهمة فعالة في تدريب مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا ...وحضوره في تلك المعسكرات ترجم إرادة الجزائر في تخليص أنغولا من السيطرة البرتغالية..."

ومن أشكال الدعم الذي قدمته الجزائر للحركات التحررية في المستعمرات البرتغالية ايضا نجد فتح مكاتب بالجزائر لحركات التحرر الوطنية منها الحزب الإفريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر PAIGC، وجبهة تحرير موزمبيق FRILIMO، والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا MPLA، وحركة تحرير ساوتومي وبرانسيب MLSTP.

وبرز دور الجزائر أكثر في دعم قضايا هذه البلدان في رفضها لإقامة علاقات دبلوماسية مع النظام الدكتاتوري في لشبونة، ومنحت حق اللجوء السياسي إلى الكثير من منفيي هذا النظام، كما منحتهم مقرا بشارع أوبير Aubert بالجزائر العاصمة.

وتعد سنة 1968 منعرجا حاسما في دور الجزائر، حيث تم انعقاد الدورة 13 للجنة تحرير إفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية 15 جويلية 1968 بخطاب ألقاه الرئيس هواري بومدين تضمن ضرورة مواصلة الكفاح ضد الاستعمار الأجنبي لاسيما البرتغالي في جل مستعمراته بإفريقيا، وفضلت الجزائر تأييد الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا، وطالبت بمقاطعة الدول الاستعمارية اقتصاديا، والتأكيد على المساهمة الفعالة في طرد البرتغال من منظمة الصحة العالمية.

ولعبت الجزائر دورا بارزا في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في مسألة حث الدول الأعضاء خاصة الغربية منها على التوقف الفوري لإرسال أي شكل من المساعدات إلى الحكومة البرتغالية التي ظلت تتبع سياسة القمع في حق الحركات الوطنية التحررية في مستعمراتها؛ بل يتوجب منع بيع أو توريد الأسلحة والمعدات العسكرية للنظام الديكتاتوري البرتغالي.

وعلى اثر الضغط المتزايد من قبل الجزائر والمجموعة الإفريقية في هيئة الأمم المتحدة أصدر مجلس الأمن عدة قرارات ولوائح أدانت البرتغال الأمر الذي ساهم في اضعافها وعزلها دوليا خاصة اللائحة رقم 312 (1972) بتاريخ 4 فيفري 1972 والتي تضمنت ما يلي:

-. يحدد مجلس الأمن حق شعوب أنغولا وموزمبيق وغينيا بيساو في تقرير مصيرها واستقلالها طبقا للائحة 1541 المؤرخة في ديسمبر 1960، كما يغترف المجلس بشرعية الكفاح هذه الشعوب.

-. يدين مجلس الأمن الرفض المتواصل للحكومة البرتغالية تطبيق اللائحة 1541 الصادرة عن الجمعية العامة.

- يرى المجلس أن الوضع الراهن سببه السياسة البرتغالية في مستعمراتها

- يطلب مجلس الأمن من البرتغال:

أ/ الاعتراف الفوري بحق تقرير المصير لشعوب الأقاليم التي تحت سيطرة إدارته.

ب/ وضع حد للحروب الاستعمارية، وكل مظاهر القمع ضد شعوب أنغولا، موزمبيق، غينيا بيساو

ج/ سحب كل القوات العسكرية المستعملة في مظاهر القمع ضد شعوب أنغولا، موزمبيق، غينيا بيساو

وعلى غرار ذلك كان للجزائر دور في عقد اتفاق بين التنظيمين السياسيّين والمتمثلة في الحركة الشعبية والجبهة في أنغولا والمختلفين إيديولوجيا، وذلك في إطار منظمة الوحدة

الإفريقية عام 1972، وقد نص الاتفاق على اقامة مجلس أعلى لتحرير أنغولا، وقيادة عسكرية موحدة، ولكن هذا الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ بسبب الانقلاب العسكري الذي حصل في لشبونة عام 1974.

-. إن التغير السياسي الذي حدث في البرتغال عام 1974 كان عاملا من العوامل التي ساعدت على نجاح الحركة الوطنية التحررية في أنغولا؛ لأن الانقلاب العسكري الذي أطاح بديكتاتورية سالازار ترتب عنه انبثاق حكومة جديدة اقتنعت بأهداف الحركة الوطنية في مستعمراتها.

وإلى جانب قضية أنغولا كان للجزائر الفضل الكبير في نصرة قضية ساوتومي وبرانسيب عسكريا ودبلوماسيا، حيث جرت المفاوضات حول استرجاع سيادة هذا الجزء من القارة السمراء بالجزائر يوم 26 نوفمبر 1974، كللت بالإعلان عن استرجاع السيادة يوم 1975، وعل إثرها أصبح 'بنتودا كوستا' رئيسا للبلاد.

ومن جهة أخرى كان للدبلوماسية الجزائرية الدور الفعال في اعتراف هيئة الأمم المتحدة باستقلال غينيا بيساو في نهاية 1973، كما كان للجزائر أيضا الفضل الكبير في تمرير لائحة في مجلس الأمن تسمح بانضمام غينيا بيساو إلى هيئة الأمم المتحدة، حيث وجه مجلس الأمن دعوة للجزائر لتشارك في المناقشات الخاصة بمسألة انضمام غينيا بيساو إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1974.

وبالمقابل اختار قادة الحزب الإفريقي من أجل استقلال الرأس الاخضر الجزائر لإجراء الجولة الثانية من المفوضات مع البرتغال في الجزائر انتهت باسترجاع السيادة للرأس الأخضر.

وبالحديث عن مسألة موزمبيق فقد كانت الجزائر قدوة لثوار هذا البلد خصوصا 'ساموارا ماشل' الذي تلقى تدريبا عسكريا في الجزائر، وبشكل عام اتخذ الثوار الموزمبيقيين الثورة الجزائرية مثلهم الأعلى في مسألة وضع الخطط العسكرية لمواجهة الجيش الاستعماري، وهذا ما أشار إليه 'إدواردو ماندلان' عندما قال "حربنا ضد البرتغال سوف تحقق ما حققته ثورة الجزائر 1962 فالطريق واحد والأسلوب في الكفاح الوطني مطابق".